واقع مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر
-دراسة تحليلية الفترة (2016-2023)

The relity of suistainable developement idicators in algeria
–analytical study period (2016-2023)

بوقدوم مريم[1*]، بوقدوم مروة[2]، دبيش أحمد[3]

[1] طالبة دكتوراه، المركز الجامعي مرسلي عبد الله تيبازة (الجزائر)؛

[2] أستاذة محاضرة – أ-، جامعة لونيسي على البليدة "02" (الجزائر)؛

[3] أستاذ التعليم العالي، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس (الجزائر).

ملخص:تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على أحد أهم المفاهيم الاقتصادية العالمية، والمتمثل في التنمية المستدامة التي جوهرها تحقيق العدالة في توزيع الثروات بين الأجيال الحاضرة والمستقبلية من خلال جانبين أحدهما نظري تم الإشارة فيه إلى مختلف أساسيات التنمية المستدامة وجانب تطبيقي تم فيه تقييم واقع التنمية المستدامة في الجزائر للفترة (2016-2023) من خلال المؤشرات الاجتماعية، الاقتصادية والبيئية باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، وهذا لرصد مستوى التقدم الذي أحرزته الجزائر في الوضع التنموي المستدام، فقد تم التوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها احتلالاالجزائرالصدارة في التنمية البشرية بين مجموع دول شمال إفريقيا عام 2021،كما أثبتت الدراسة تحسن على مستوى مختلف المؤشرات خاصة المتعلقة بالوضع الاقتصادي، إلا أن الوضع لم يكن مماثلا بالنسبة لبعض مؤشرات البيئية، فبالنسبة لمؤشر نصيب الفرد من الموارد المائية يظهر أنها شهدت بعض التراجع خلال كامل فترة الدراسة لكنه يبقى بسيطا، إن النتائج الايجابية المسجلةدليل على المجهودات الكبيرة المبذولة من طرف الحكومة الجزائرية في هذا المجال.

الكلمات المفتاحية: تنمية مستدامة؛ مؤشرات بيئية؛ مؤشرات اجتماعية؛ مؤشرات اقتصادية.

تصنيف JEL: I0 ؛ O3؛O

Abstract: This study aims to shed light on one of the most important global economic concepts, which is sustainable development, whose essence is achieving justice in the distribution of wealth between present and future generations through two aspects, one of which is theoretical, in which reference is made to the various basics of sustainable development, and an applied aspect in which the reality of development is evaluated sustainable development in Algeria for the period (2016-2023) through social, economic and environmental indicators using the descriptive analytical approach, and this is to monitor the level of progress made by Algeria in the sustainable development situation. North Africa in 2021. The study also demonstrated an improvement at the level of various indicators, especially those related to the economic situation. However, the situation was not the same with regard to environmental indicators. With regard to the per capita share of water resources, it appears that it witnessed some decline during the entire study period, but it remains simple. The results The recorded positiveness is evidenced by the great efforts made by the Algerian government in this field.

Keywords: Sustainable development; environmental indicators; social indicators; economic indicators.Jel **Classification Codes:** 0I; O3;O1

boukadoum.meriem@cu-tipaza.dz*

1. مقدمة:

تعتبر التنمية المستدامة من المفاهيم التي لاقت ولازالت تلاقي اهتماما دوليا واسع النطاق، وهذا راجع لكونها مطلب أساسي لتحقيق العدالة في توزيع ثمار ومكاسب التنمية الاقتصادية والثروات بين الأجيال الحاضرة والمستقبلية، فعقدت من أجلها العديد من القمم الدولية للبحث خصوصا في سبل الوصول إلى تقليص الفقر إلى أدنى مستوى، وبالنظر إلى الجهود العالمية الضخمة المبذولة في هذا الشأن في السنوات العشرون الأخيرة فقد شهدت أغلب الدول انجازات مرموقة يفخر بها ولم يسبق تحقيقها من قبل،

إذ ساهمتالأهداف الإنمائية للألفية في تحقيق مستويات منخفضة من الفقر وتحديد مجموعة الأولويات الاجتماعية الأساسية في أغلب الدول، إلا أن مواصلة العمل بهذه الوتيرة خلال السنوات القادمة غير مضمون مع تزايد الاضطرابات والصراعات حول العالم، إضافة إلى العواقب الوخيمة للتقلبات الاقتصادية والمناخية والتدهور البيئي الذي يشهده العالم في السنوات الأخيرة.

وبهدف تحديد الأهداف والبنود العريضة لخطة التنمية المستدامة للسنوات المقبلة تم وضع خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، والهادفة للسعي إلى إنجاز ما لم تنجزه الأهداف الإنمائية للألفية واعتماد نهج واسع الآفاق ومتكامل الأبعاد تصديا لأكبر تحديات القرن الحادي والعشرين وأكثرها تعقيدا في غضون 15 عاما.

وبما أن الجزائر ليست في منأى عن المشاكل التي تهدد العالم فقد تم توقيع اتفاقية تأسس على إثرها برنامج الأمم المتحدة للتنمية في الجزائر سنة 1977 الذي على أساسه يتم تقديم خبرات وخدمات استشارية رفيعة المستوى لدعم التنمية المستدامة للبلد، حيث يدعم هذا البرنامج تنفيذ الاستراتيجيات والسياسات الجزائرية للتنمية المستدامة بالتعاون مع السلطات المحلية وجمعيات المجتمع المدني والمؤسسات الاقتصادية، بالتنسيق مع وزارة الشؤون الخارجية والمديرية العامة للعلاقات متعددة الأطراف.

وقد احتلت الجزائر مراتب متقدمة في ترتيب الدول الإفريقية وفق عدة مؤشرات من بينها المرتبة الأولى سنة 2022 في شمال إفريقيا من ناحية التنمية الإنسانية، حسب ما جاء في آخر تقرير لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PNUD) حول تصنيف الدول حسب مؤشر التنمية البشرية.

ومن خلال هذه الورقة البحثية سيتم إلقاء الضوء على واقع التنمية المستدامة في الجزائر في الفترة 2016–2023من خلال دراسة تحليلية وفق المؤشرات الاقتصادية، البيئية والاجتماعية، وذلك انطلاقا من طرح الإشكالية التالية:

ما هو واقع التنمية المستدامة في الجزائر في الفترة (2016–2023)؟

أهمية وأهداف الدراسة:

تتمثل أهمية هذه الدراسة في أنها تعالج إحدى أهم المواضيع العالمية التي يعتبر البعد الزمني فيها هو الأساس، فهي تنمية طويلة المدى تعتمد على تقدير إمكانات الحاضر والتخطيط للحفاظ عليها لأطول فترة زمنية مستقبلية، حيث أن التنمية المستدامة تراعي حق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية للمجال الحيوي لكوكب الأرض، والمحيط الحيوي في البيئة الطبيعية من خلال عناصره الأساسية كالهواء والماء والتربة إلى غيرها، حيث تضع التنمية المستدامة تلبية احتياجات الأفراد

الأساسية في المقام الأول إضافة إلى ما يتصل بتحسين نوعية حياة البشر المادية والاجتماعية، كما يتمثل الهدف الأساسي من هذه الدراسة في تحديد واقع وضع التنمية المستدامة في الجزائر وفق أهم المؤشرات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية خلال الفترة (2016–2023).

منهجية الدراسة:

ولتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على الإشكالية المطروحة فقد تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي لدراسة الوضع الاقتصادي، البيئي والاجتماعي للجزائر في الفترة (2016–2023).

2. مدخل إلى التنمية المستدامة:

التنمية هي ارتقاء لمجتمع والانتقال به من الوضع الثابت إلى وضع أعلى وأفضل، وهي عملية تطور إلى الأمام وتحسين مستمر ومتواصل وهذا مايطلق عليها بالتنمية المستدامة وهي شيء ضروري لكل مجتمع إنساني وذلك لتوفير مختلف متطلبات الأجيال الحالية والمستقبلية وتحقيق أهدافهم.

1.2 التطور التاريخي للتنمية المستدامة:

يمكن القول أن نشوء هذا المصطلح تم في رحاب مؤتمرات الأمم المتحدة وقد ظهر المصطلح رسميا لأول مرة عام 1980 وكان ذلك الظهور في وثيقةأممية بعنوان استراتيجيه المحافظةالكونية وقد اشترك في إعدادهاكل من: برنامج الأمم المتحدة للبيئة "Eunp"، الاتحاد الدولي للمحافظة على الطبيعة "Iucn"، الصندوق العالمي للطبيعة "Wwf"

وبعدها بسبع سنوات أي في عام 1987 بلورت وثيقةأخرى مصطلح التنميةالمستدامة بقالب حظي بقبول دولي واسع فيما بعد وعنوان تلك الوثيقة "مستقبلنا المشترك " وكان ذلك عن طريق اللجنة العالمية للبيئة والتنمية"Unced"التي أصبح يطلق عليها في وقت لاحق لجنه برونتلاند نسبه إلى رئيس الوزراء في النرويج كروهالم برونتلاند.

فقد سبق ظهور مفهوم التنميةالمستدامة انعقاد العديد من المؤتمرات والملتقيات الدوليةإصدار تقارير دوليه مهدت لظهور مفهوم التنمية المستدامة من أهم هذه المحطات والتواريخ نجد:(البريدي، 2015، الصفحات 44-45)

1.1.2 مؤتمر ستوكهولم 1972: مؤتمر ستوكهوم (مؤتمر الأممالمتحدة حول البيئة) هو منصةأوليه لبروز بعض دلالات مفهوم التنميةالمستدامة حيث جرى مناقشه قضايا البيئة وعلاقتها بالجوانب الاقتصادية كالفقر وضعف التنمية في الكثير من الدول، وقد أصبحت تلك الأشياء من اشد أعداء البيئة كما انتقد المؤتمر تغييب البعد البيئي في التخطيط التنموي والسياسات الإنمائية وتم التأكيد على ضرورة الإنصاف بالرشد في استخدام الموارد بما يضمن بقاءها للأجيال القادمة، وأكد البيئيون على حتمية المحافظة التامة على كوكب الأرض مشددين على أنه لابديل للكوكب.

2.1.2 مؤتمر ريودي جانيرو 1994:في مؤتمر ري ودي جانيرو (مؤتمر قمة الأرض) تم إدراجمسائل البيئة والتنمية ضمن مفهوم التنمية المستدامة، وقد أضفى هذا المؤتمر "الشرعية الدولية" على هذا المفهوم، وتم التشديد على ربط مسائل البيئة بالاجتماع والاقتصاد ضمن وثيقة محورية جرى إصدارها في المؤتمر بمسمى"أجندة القرن"، باعتبارها خارطة طريق وخطة شاملة لتحقيق الاستدامة، ومن الأمور المهمة في هذا المؤتمر أنه تم تشكيل لجنة التنمية المستدامة، وأوكل لها وضع الإطار المعياري لمساعدة الدول على تحديد مستويات التقدم في مجال الاستدامة.

3.1.2 مؤتمر كوبنهاجن 1995:في مؤتمر كوبنهاجن (مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية) احتلت مسألة التنمية الاجتماعية الأهمية الأكبر، مع مناقشة كيفية معالجة مشكلة الفقر والعمالة والاندماج الاجتماعي وتوفير التعليم والصحة للجميع وتدعيم برامج التنمية في الدول الأقل نموا.

وبعد هذا المؤتمر بسنة أي في عام 1996 عقد اجتماع في مدينة بيلاجيو الإيطالية وحضره مجموعة من الخبراء لوضع مبادئ الاستدامة، وقد أسفر عن وضع عشرة مبادئ على رأسها المبدأ الأول الذي يؤكد على ضرورة وضع رؤية واضحة للاستدامة يتم ترجمتها إلى أهداف قابلة للتحقق.

4.1.2 مؤتمر نيويورك 2000: مؤتمر نيويورك (مؤتمر الألفية) أكد على ضرورة دعم جميع الحكومات لمبدأ الاستدامة وقد احتوت الأهدافالإنمائيةللألفية على هدف يختص بالاستدامة البيئية، وتأكيده على ضرورة دمج مبادئ الاستدامة بالسياسات والبرامج التنموية مع تجنب الإسراف في استخدام الموارد واستهلاكها.

5.1.2 مؤتمر جوهانسبورغ 2002: مؤتمر جوهانزبورغ 2002 (مؤتمر القمة العالمي للتنميةالمستدامة) ناقش الفرص والتحديات أمام التنمية المستدامة وأصدر المؤتمر "خطة جوهانسبورغ" لوضع الترتيب اللازم لتحقيق الأهداف ذات الصلة بالاستدامة، وقد أكد في المؤتمر على ضرورة وضع كل الدولةالإستراتيجيةالخاصةالاستدامة وذلك قبل حلول عام 2005 وهذا يعني أنناأمامتأخر كبير في العالم العربي في مجال وضع هذه الاستراتيجيات وتنفيذها، فمعظم الدول العربية لم تنجز شيئا مذكورا في هذا الاتجاه.

6.1.2 مؤتمر ري ودي جانيروا 2012: يعد هذا المؤتمر من أهم المفاصل التاريخية الأممية بشأن إدماج الاستدامة في التعليم العالي على وجه التحديد، نظرا للإيمان المترسخ بأهمية هذا التعليم في صناعة عقول المستقبل، وقد أعلن في هذا المؤتمر عما سمي به "وثيقة التزام مؤسسات التعليم العالي بممارسات التنمية المستدامة" ومطالبه قادة تلك المؤسسات بالتوقيع على تلك الوثيقة وحشد التأييد السياسي.

7.1.2 المؤتمر الدولي الثامن للتنمية المستدامة 2020:ينظم المركز الأوروبي للتنمية المستدامةECSDEVالمؤتمر الدولي الثامن للتنمية المستدامة ICSD 2020وانعقد في الفترة من 09 إلى 10 سبتمبر 2020 في فعاليات Rome Trevi Fountain،روما، لاتسيو، إيطاليا، يتم تنظيم المؤتمر الدولي للتنمية المستدامة من قبل المركز الأوروبي للتنمية المستدامة بالتعاون مع جامعةCIT يستلهم المؤتمر الدولي الثامن للتنمية المستدامة 2020 من التحدي الحاسم المتمثل في الاستدامة البشرية والبيئية والاقتصادية فيما يتعلق بالأجيال الحالية والمستقبلية على نطاق عالي، وقد تمحور موضوع المؤتمر حول"إنشاء أساس موحد للتنمية المستدامة والبحث والممارسة والتعليم". كما يوفر مؤتمرICSD2020منتدى لتبادل الأفكار وعرض نتائج البحوث ومناقشة القضايا المهنية ذات الصلة بالاستدامة، حيث تتداخل في هذا المؤتمر الاهتمامات البيئية، الثقافية، الاقتصادية والاجتماعية.(مركز ضياء للمؤتمرات والأبحاث)

الإطلالة السريعة السابقة حول نشاه مفهوم الاستدامة يؤكد على حقيقة ترسخ الاهتمام بمسالة الاستدامة على مستوى المجتمع الدولي، وفي الفضاء العربي يعد عام 2001 بداية الاعتراف الرسمي العربي بمسألة الاستدامة، حيث تم الإعلان في القاهرة عن تجديد التزام العالم العربي بالمسؤولية المشتركة لتحقيق تلك التنمية غير أن هذا الإعلان الرسمي على أهميته لا

يكفي، فالأجندة التنموية يجب أن تكون متخمة بأعمال ملموسة في الواقع العملي، مع التشديد على أهمية التعاون والشراكة وفق منظور استراتيجي قومي.(البريدي، 2015، الصفحات 45-46)

والشكل أسفله يوضح أهم مراحل التطور التاريخي للتنمية المستدامة.

الشكل رقم (01): مراحل نشأة وتطور التنمية المستدامة



المصدر: (من اعداد الباحثين) **بالاعتماد على** (يوسف، 2016، صفحة 46)

 ISBN: 978- 9931- 9647- 3 -5

1.2 مفهوم التنمية المستدامة وخصائصها:

تسعى التنمية المستدامة لتلبية احتياجات الأفراد الأساسية إضافة إلىتحسين نوعية حياة البشر الاجتماعية، الاقتصادية والبيئية وتحقيق العدالة في توزيع الثروات بين الأجيال الحاضرة والمستقبلية.

1.2.2 مفهوم التنمية المستدامة:

الأجزاءالسابقة تؤكد لنا أن مصطلح التنمية المستدامة قد شهد تطورا مرحليا متواصلا وذلك نتيجة طبيعية للتطور الحتمي في الفكر البشري، وهنالك تعريفات عديدة في الأدبيات العلمية لهذا المصطلح ويمكن الإشارةإلىأهمأسباب ذلك التعدد في التعريف وذلك كما يلي:

هناك عدة تعاريف صدرت حول التنمية المستدامة مند ظهورها إلى اليوم وسيتم التركيز علىأهم التعاريف التي تمت بلورتها من قبل منظمات معينة على وجه التحديد وذلك كما يلي:

عرفت **منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة منظمة الفاو** 1989الاستدامة "بأنها إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعيةوتوجيه التغيرات التقنية والمؤسسية بما يضمن التحقيق والإشباع الدائم للاحتياجات الأساسية الحاضرة والمستقبلية، على أن تحمي مثل هذه التنمية في قطاع الزراعة والغابات والمصادر السمكية، الأرض، الماء، المصادر الجينية الحيوانية والنباتية مع كونها لا تضر بيئيا، وملائمة تقنيا ومجدية اقتصاديا ومقبولة اجتماعيا".(FAO)

يعرف **البنك الدولي**الاستدامةأنها:"العملية التي تهتم بتحقيق التكافؤالمتصل الذي يضمن إتاحة الفرص التنموية الحالية نفسها للأجيال القادمة وذلك بضمان ثبات رأس المال الشامل أو زيادته المستمرة عبر الزمن". (world bank)

عرفت **لجنة بروتنلاند** التنمية المستدامة 1987 في تقرير "مستقبلنا المشترك" والذي يعتبر أشهر تعريف في الأدبيات العلمية وحضي بقبول واسع على أنها "تلبية احتياجات الأجيالالحاضرة دون الأضرار بقدره الأجيالالقادمة على الوفاء باحتياجاتها".(EUR-Lex)

عرف العالم الاقتصادي الشهير **روبرت سولو**الحائز على جائزة نوبل سنه 1989التنمية المستدامةبأنها:"عدم الإضرار بالطاقةالإنتاجيةللأجيال المقبلة وتركها في الحالة التي ورثها عليها الحال". (علي، 2022، صفحة 275)

من خلال التعاريف السابقة نستنتج بأن التنمية المستدامة هي مفهوم يسعى إلى تحسين نوعية الإنسان من خلال تلبية احتياجاتهم دون المساس بقدرة الأجيال القادمة.

2.2.2 خصائص التنمية المستدامة:

تتسم التنمية المستدامة بجملة من الخصائص نوجزها في النقاط الآتية:

- هي تنمية طويلة المدى إذتتخذ من البعد الزمني أساسا لها، فهي تهتمبمصير ومستقبل الأجيال القادمة؛
- مراعاة المساواة وحقوق الأجيال اللاحقة، فهي تراعي حق الأجيال الحاضرة واللاحقة من الموارد الطبيعية؛
- تولي اعتبارا كبيرا للجانب البشري وتضعه في المقام الأول لتلبية حاجياتهالأساسية وتعتبره أولى أهدافها؛
- تعتبر عملية متعددة ومترابطة الأبعاد تقوم على أساس التخطيط، التنسيق بين خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة والتنمية البيئية من جهة أخرى. (عيدوني، 2014/2013، صفحة 56)

3.2 أهداف التنمية المستدامة وأهميتها:

يمكن تلخيص أهداف وأهمية التنمية المستدامة في النقاط التالية:

1.3.2أهداف التنمية المستدامة:

إن الأهداف التي تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيقها كثيرة، وفيمايلي سنقتصر على إبراز أهمها:

- ضمان حياة صحية وتعزيز مستوى معيشي مناسب لجميع الأعمار؛
- توفير التعليم والمعرفة لكافة المواطنين
- العيش بكرامة ومكافحة غياب المساواة
- القضاء على الفقر بكافة أشكاله، إنهاء الجوع وتأمين الغذاء وتحسن التغذية والزراعة؛
- المحافظة على التوازن بين الموارد المتاحة والحاجات الأساسية للبشر على المدى البعيد؛
- ترشيد استثمار كافة الموارد ووضع أولويات لاستخدامها،
- المحافظة على الأراضي الزراعية ومكافحة التصحر.(أبو النصر و مدحت محمد، 2017، صفحة 88؛97)
- البحث في مستجدات البيئة والنظر بشكل خاص في انعكاساتها على الدول مع تبادل الآراء في شأن الاستفادة من التجارب الناجحة في مجال حماية البيئة والبحث في آفاق جديدة للتعاون؛
- النظر في المستجدات الاقتصادية بالتركيز على تأثيرات العولمة وطرق الاستفادة من ايجابياتها، خاصة في تعزيز دور القطاع الخاص وزيادة قدراته التنافسية، وتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية؛
- عرض الاتجاهات والقضايا المتعلقة بدور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة، و ثره على تطوير آليات الحكم وطرق تطبيقها في الدول النامية بشكل خاص.(صديقي، 2008، صفحة 2)

2.3.2 أهمية التنمية المستدامة:

تعتبر التنمية المستدامة حلقه وصل بين الجيل الحالي والجيل القادم تتضمن استمرارية الحياةالإنسانية وتضمن للجيل القادم العيش الكريم والتوزيع العادل للموارد داخل الدولة الواحدة وبين مختلف الدول، حيث تكمن أهمية التنمية المستدامة في كونها وسيلة لتقليص الفجوة بين الدول المتقدمة والنامية وتلعب دوراكبيرا في تقليص التبعيةالاقتصاديةللخارج، وتوزيع الإنتاجوحمايةالبيئة، تحقيق العدالة الاجتماعية، تحسين مستوى المعيشة، رفع مستوى التعليم، تقليل نسبه الأمية، توفير رؤوس الأموال والرفع من مستوى الدخل الوطني، ولتقليص هذه الفجوة وتحقيق كل الأولويات لابد من رؤية استراتيجيه مدروسةواضحة للتمكن من حماية ارث الجيل القادم. (علي، 2022، صفحة 278)

1.2 أبعاد التنمية المستدامة:

تتمثل أبعاد التنمية المستدامة في ثلاث أبعاد أساسية وهي:

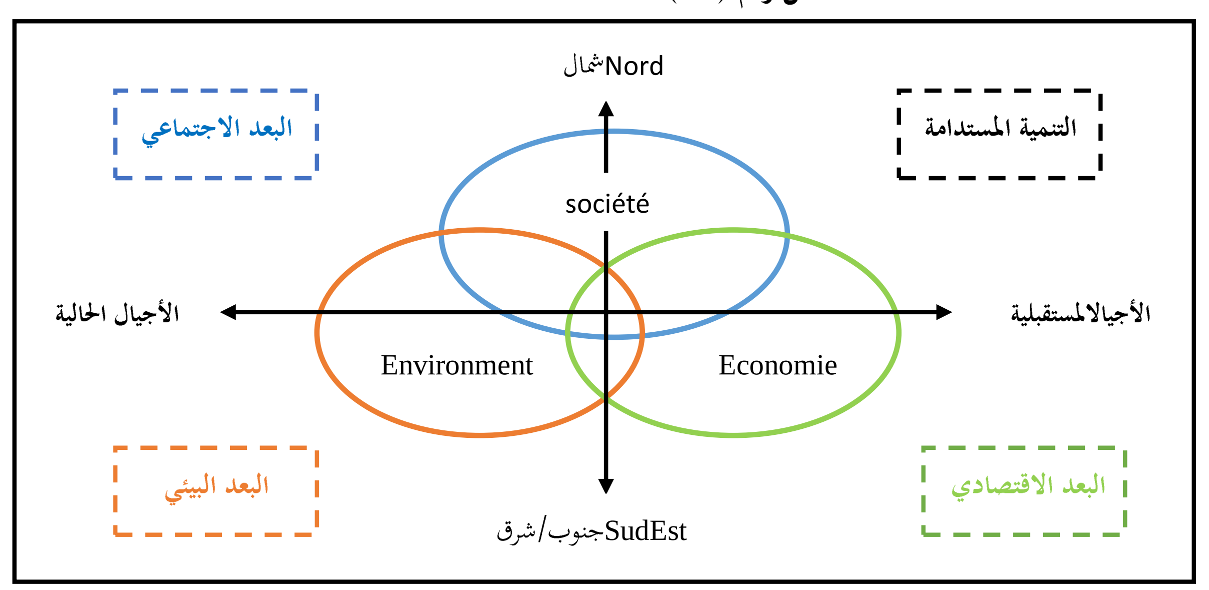
1.4.2البعد الاقتصادي EconmicDimension: يقصد به تحسين مستوى معيشة الأفراد، من خلال تلبية احتياجاتهم من السلع والخدمات، ويتمحور البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة حول الانعكاسات الراهنة والمستقبلية للاقتصاد على البيئة، إذ يطرح مسألة تمويل وتحسين التقنيات الصناعية في مجال توظيف الموارد الطبيعية،(علي، 2022، صفحة 279) ووضع آليات مالية للحفاظ على البيئة، تقوية دور التجارة والصناعة من خلال ترقية الإنتاج النظيف وتشجيع مبادرات المؤسسات في المجال البيئي، استعمال الأدوات الاقتصادية للحفاظ على البيئة.(يونس أحمد، 2021، صفحة 16)

2.4.2 البعد الاجتماعيSocial Dimension: في هذا المجال تبرز فكرة التنمية المستدامة في رفض الفقر والبطالة والتفرقة التي تحد من حقوق المرأة، والهوة الكبيرة بين الأغنياء والفقراء، ويتجلى هنا البعد الاجتماعي كأساس الاستدامة عن طريق العدل الاجتماعي، وأهم عناصر البعد الاجتماعيتثبيت النمو الديمغرافي،الحراك الاجتماعي، الصحة والتعليم، المشاركة الشعبية، التنوع الثقافي، تحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد الجيل الحالي من جهة ثم بين أفراد الجيل الحالي والمستقبلي من جهة أخرى.(شيلي، 2013–2014، صفحة 71)

3.4.2 البعد البيئي Environmental Dimension: ويركز على حماية وسلامة البيئة وحسن التعامل مع الموارد الطبيعية (علي، 2022، صفحة 279)، إن حقيقة استنزاف الموارد الطبيعية والتي تعتبر ضرورية لأي نشاط زراعي أو صناعي ستكون له أثار سلبية على التنمية والاقتصاد بشكل عام، كما يركز البعد البيئي على حماية النظم البيئية والتعامل الأمثل مع الموارد الطبيعية، من خلال المحافظة على التنوع البيولوجي، الحد من ظاهرة التلوث بمختلف أشكاله، والمحافظة على الثروات والموارد الطبيعية كالمحروقات.(بوهزة، 2008، صفحة 3)

ويمكن تلخيص كل ما سبق في الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (02): أبعاد التنمية المستدامة



المصدر: (من إعداد الباحثين)**بالاعتماد على** (علي، 2022، صفحة 279)

 ISBN: 978- 9931- 9647- 3 -5

5.2 مؤشرات قياس التنمية المستدامة:

بعد الاهتمام الكبير بالدراسات المتعلقة بالتنمية المستدامةبرزت الحاجة إلى وضع مؤشرات للتنمية المستدامة يمكن تطبيقها على مختلف الدول، ثم تقييم مدى التطبيق السليم لها(حماد، 2023، صفحة 358)من أهم هذه المؤشرات ما يلي:

1.5.2 برنامج الأمم المتحدة لمؤشرات التنمية المستدامة:

إن الغاية من إعداد برنامج لجنةالأمم المتحدة للتنمية المستدامة هي التوصل إلى قائمةبمؤشرات للتنمية المستدامة ومكيف مكيفه على المستوى الوطني وتبتسم بالمرونة الكافية بحيث يمكن قياسها واستخدامها في بلدان ذات مستويات تنموية مختلفة، حيث يحتوي برنامج العمل على قائمة مكونة من 134 مؤشر للتنمية المستدامة نشرت في شهر أوتعام 1996 في وثيقة تعرف باسم "الكتاب الأزرق"، هذه المؤشرات مجمعة في أربع فئات كبيرة تتمثل في المؤشرات الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية والمؤسسية، كل مؤشر من هذه المؤشرات مبين في بطاقة منهجيه مفصله تبين فيه التعريف، مناهج الحساب، معايير اختيار المؤشر.

وقد طلب من البلدان أن تختار من بين هذه المؤشرات تلك التي تتوافق مع أولوياتهاالوطنيةوأهدافها وغاياتها. (بودلال، 2015، صفحة 97)

2.5.2 معايير إعداد مؤشرات جيدة للتنمية المستدامة:

هناك مجموعة من المعايير التي تساهم في إعداد مؤشرات للتنمية المستدامة تمتاز بالدقة والجودة سنوجز بعضها في النقاط التالية:(بودلال، 2015، صفحة 98)

- **القابلية للقياس والتنبؤ**: تكون قابله للقياس ويمكن التنبؤ بها؛
- **القيمة**: أن تكون ذات قيمه حدية متاحة؛
- **قابلية التغير**: أن توضح ما إذ كانت المتغيرات قابلة للتغير ويمكن التحكم فيها أم لا؛
- **الدقة**: أن يتم توظيفها بدقه؛
- **القبول**: وان تكون مقبولة اجتماعيا وعلميا وان يكون من السهل إعادةإنتاجها؛
- **الوضوح**: أن تكون واضحة ويمكن تحقيقها، كما ينبغي تحديد الأساليب المستخدمة في إعدادأي مؤشر بوضوح ليتمكن المجتمع من فهمها بسهولة؛

3.5.2 أنواع مؤشرات التنمية المستدامة:

حددت لجنة التنمية المستدامة في الأمم المتحدة مجموعة من المؤشرات والقضايا المهمة التي لابد منالإشارة إليها، حيث أنها تشكل الإطار العملي البيئي في العالم، ومن أهمها:(بن علي و بن مصبح، 2017، الصفحات 108-110)

- **المؤشرات الاجتماعية**: تعد المؤشرات الاجتماعية من أهم المؤشرات، إذ أن قضاياها ترتبط بقضايا الإنسان وحاجاته الأساسية، حيث تتمثل هذه القضايا في: العدالة والمساواة الاجتماعية، الأمن، المسكن، التعليم، الصحة، النمو السكاني.

- **المؤشرات البيئية**:لقد طرحت مشكلة التلوث البيئي نفسها على العالم نهاية الألفية الثانية فجذبت اهتمام صناع القرار في العالم لتدارك الوضع البيئي المتدهور، حيث أن التطورات المعاصرة التي يشهدها العالم خلال الفترة المنصرمة قادت إلى تحديات بيئية مختلفة أسهمت في الحد من الأمن البيئي، مما جعل البشرية تقع تحت طائلة التحديات التي تنوعت مصادرها وامتد تأثيرها مما ساهم بشكل كبير في الحد من إمكانية الاستدامة البيئية، حيث أن استثمار كنوز البيئة يلازمه مجموعة من الإفرازات السلبية، ومن أهم هذه التحديات نجد سوء استخدام الموارد، غياب الوعي البيئي وتدني الشعور بالمسؤولية تجاه البيئة وتدني المستلزمات المطلوبة للإحاطة بالمستجدات البيئية.
- **المؤشرات الاقتصادية**: تعد المؤشرات الاقتصادية من بين أهم المؤشرات والتي تتمثل في:

– **البنية الاقتصادية**: من أهم مؤشرات البنية الاقتصادية الأداء الاقتصادي الذي يقاس بمعدل الدخل الفردي ونسبة الاستثمار في معدل الدخل القومي، والتجارة التي تقاس بالفرق بين حجم الصادرات والواردات والمعبر عنها بالميزان التجاري، والحالة المالية التي تقاس بنسبة المساعدات التنموية الخارجية وقيمة الديون مقابل الناتج القومي الإجمالي؛

– **أنماط الإنتاج والاستهلاك**: لا شك بأن الأنماط الاستهلاكية والإنتاجية التي ظهرت مؤخرا لاتدعم التنمية المستدامة نظرا لأنها تعمل على استنزاف الموارد الطبيعية في الكرة الأرضية، وبالتالي فإن المسؤولية تقع على الدولةومن أهم مؤشرات هذه الأنماط هي استهلاك المادة، إنتاج وإدارة النفايات، النقل والمواصلات.

- **المؤشرات المؤسسية**: وتتمثل هذه الأخيرة في ما يلي:(علي، 2022، صفحة 283)

– الإطار المؤسسي ويشمل إنشاء أطر مؤسسية مناسبة لتطبيق التنمية المستدامة من خلال وضع استراتيجيات وطنية لكل دولة، والتوقيع على اتفاقيات عالمية بشأن التنمية المستدامة؛

– قدرة مؤسسات الدول على تحقيق التنمية المستدامة ودلك من خلال الإمكانيات البشرية، العلمية، الاقتصادية.

3. واقع التنمية المستدامة في الجزائر:

تهدف الجزائر لتحقيق التنمية المستدامة وتبذل جهدا كبيرا في الحد من المشاكل البيئية والاجتماعية والاقتصادية والدليل على ذلك النتائج الايجابية التي تشهدها في السنوات الحالية رغم الصعوبات والعوائق التي تعرقل عملها، فقد شرعت الجزائر بمتابعة خطة التنمية المستدامة 2030 والسعي لتحقيق الأهداف 17 التي جاءت بها هذه الأخيرة.

1.3 معوقات التنمية في الجزائر:

تعد الجزائر من بين الدول التي تواجه العديد من المشاكل التي تقف في وجه تحقيق التنمية المستدامة، وفي ظل هذا تسعى الجزائر لتخطيها وتجاوزها، فمن بين هذه المعوقات نجد:

– تلوث البيئة: تفاقم مشكل التلوث بشكل كبير ومتزايد هذا ما يشكل عائق يقف في وجه التنمية، كما هو الحال في الجزائر، حيث ظهر هذا المشكل نظرا لارتفاع النمو السكاني، حيث وصل عدد السكان خلال عام 2023 إلى حوالي

43 مليون نسمة وهو عدد ضخم مقارنة بالموارد البيئية المتاحة، ومن بين المسببات أيضا نجدالعدد الكبير للسيارات، إضافةإلى التلوث الناجم عن النفايات الطبية التي يتم حرقها بطريقه غير سليمة وغير صحية منها 220 ألف طن من الفضلات متعفنة شديدة الخطورة على الصحة، ومن بين المشاكل الأخرى نجد:

- انعدام التكامل في القطاعات الإنتاجية؛
- تفاقم ظاهرةالبطالة وتدهور المداخيل والقدرةالشرائيةللأفراد؛
- ضعف قاعدة الفلاحة والصناعة وانعدام إستراتيجية محكمة؛
- نقص الحوافز المادية والمعنوية؛
- عدم وجود المنافسة بين المؤسسات لنقص الفعالية بينهم؛
- ظاهره الفساد التي تقف عائق أمام الجهود الراميةلتحقيق التنمية المستدامة؛
- قله الكفاءة ونقص التخصص في المجالات الحيوية وانعدام سياسة الدعم؛(حجام و طري، 2019، صفحة 136)

2.3 الجهود الجزائرية المبذولة في إطار التنمية المستدامة:

للوصول إلى تحقيق التنمية المستدامة عهدت الجزائرإلىإنشاءآليات مؤسساتية وقانونية ومالية، كما استخدمت مجموعة من الأدوات والوسائل تعتبر إطاراعاما للانطلاق والتفكير وحيزا محددا للتنفيذ والتنظيم، حيث سعت جاهدة لرسكلة هذهالأجهزة قصد تمكين القائمين عليها من القيام بدورهم على أحسن وجه مستعينة بتنظيمات قانونيةوإجراءات اقتصاديه، والقصد منها وضع اليد على المتاح من الموارد بغيه الحفاظ عليها بالطريقة التي تكفل حق الأجيالاللاحقة، ولكن على الرغم من ذلك إلاإن الطريق مازال طويلا،فالمسيرة تشوبها كثير من الثغرات والنقائص خاصة على المستوى القانوني والتشريعي إضافةإلى مجال المراقبة والحرص على تنفيذ كل هذه الآليات،الأمر الذي يحتاج إلى تفعيل ثقافة احترام الإرث الطبيعي وحق الأخر. (حجام و طري، 2019، صفحة 137)

فمن بين الجهود التي قامت بها الجزائر نجد:

- تكييف الإطار التشريعي والتنظيمي حيث أصدرت الجزائر عدة قوانين في إطار التنمية المستدامة من بينها:(الندوة الجهوية لجامعات الوسط)

القانون **01-19** الصادر في 2001/12/12 المتعلق بإدارة النفايات والرقابة عليها والتخلص منها؛

القانون **03-10** الصادر في 2003/07/19 المتعلق بحماية البيئة؛

القانون **04-09** الصادر في 2004/08/14المتعلق بتعزيز الطاقات المتجددة؛

القانون **05-12** الصادر في 2005/08/04 المتعلق بالمياه؛

القانون **07-06** الصادر في 2007/05/13 المتعلق بإدارة وحماية وتنمية المساحات الخضراء؛

القانون **05-12** الصادر في 2011/02/17 المتعلق بالمناطق المحمية.

- وضع إستراتيجية بيئية وطنية للنشاطات البيئية والتنمية المستدامة؛
- سن الرسوم البيئية في النظام الجبائي الجزائري؛
- وضع إتاوة للمحافظة على جودة المياه.(صالح، 2018، صفحة 215)

1.2.3 الجهود الجزائرية لتنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030:

خطةالتنمية المستدامة لعام 2030 هي إطار عمل كلي لإنهاء الفقر، مكافحه عدم المساواة والظلم، وحماية الكوكب، وقد وقعت على هذه الخطةالطموحة جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، إقرارا بوجود تحديات كبيرة استمرت رغم عقود من النمو والتقدم، وتزداد تعقيدا بفعل تغيرات متسارعة بوتيرة غير مسبوقة، لتبلغ حد الأزمات، جاء اعتماد خطه عام 2030 وأهدافها 17 إلى انجاز ما لم تنجزه الأهدافالإنمائيةللألفية.

فبمجرد ما تبنت الأمم المتحدة سنة 2015 أهداف التنمية المستدامة شرعت الجزائر في متابعتها عن طريق ثلاث هيئات تتمثل في:

- وزاره الشؤون الخارجية تنسيقا استراتيجيا؛
- الديوان الوطني الإحصائيةتنسيقا تقنيا أي من جانب المؤشرات؛
- لمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي تنسيقا مدنيا

- **دور وزارة الشؤون الخارجية:**

- وضع أليه وطنيه لرفض ومتابعه أهدافالتنميةالمستدامة تحت رعاية وزاره الشؤون الخارجية؛
- إنشاء لجنه مشتركه بين القطاعات لمتابعه أهداف التنمية المستدامةبإشراف وزاره الشؤون الخارجيةتتألف من نقاط الاتصال المعينة من قبل القطاعات والمؤسسات المعنيةبأهداف التنمية المستدامة؛
- توظيف خبير وطني لأغراض صياغة التقارير المرحلية عن مدى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛
- إنشاء ستة لجان عمل متخصصة تضم كل منها مجموعه من أهدافالتنميةالمستدامة؛
- تنصيب فعلي للجنة المشتركة بين القطاعات لمتابعه أهدافالتنمية المستدامة؛
- كلفت اللجنةالمشتركة لمتابعةأهداف التنمية المستدامة رؤساء اللجان بجمع وتنسيق المدخلات القطاعية؛
- وضع رزنامة للاجتماعات بين الخبير ولجان العمل الستة؛
- وضع مبادئ توجيهية للجان العمل، مع حرص كل قطاع على إدراجأهدافالتنميةالمستدامة في الاستراتيجيات القطاعية المكونة بما يسمى الجزائر تصور 2035. (زيدوني، 2018، صفحة 4؛7)

- **الدور التقني للديوان الوطني للإحصائيات:**

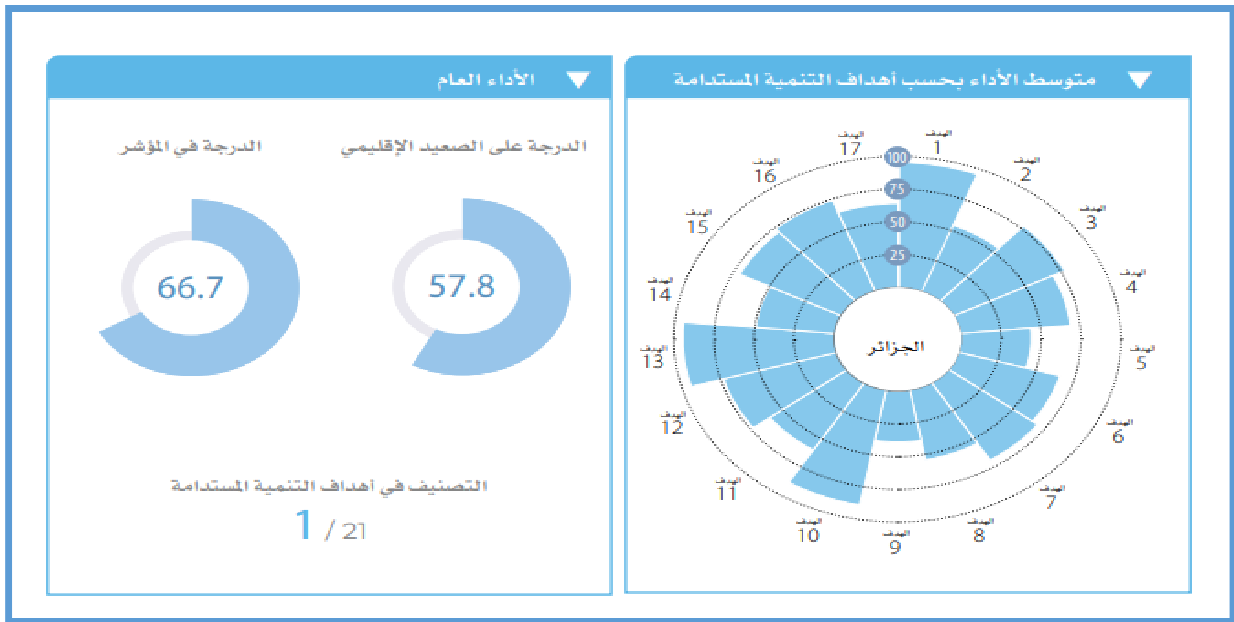
يساهم الديوان الوطني للإحصائيات في متابعة أهداف خطة التنمية المستدامة من خلال:(زيدوني، 2018، صفحة 8؛9)

- دراسة وتحليل المؤشرات وفقا لمجالات صلاحيات كل قطاع؛
- استعراض مدى ملائمة المؤشرات المقترحة، اقتراح مؤشرات جديدة؛
- إمكانيةإنتاج المؤشر وإمكانية تصنيفه حسب النوع؛
- تحديد مصادر المعلومات الخاصة بكل مؤشر؛

- إمكانية إعدادأدواتإحصائيةلإنتاج المؤشرات التي تعتبر ذات الصلة؛
- إعادةصياغة بعض العمليات الإحصائية أو إجراء بعض التعديلات عليها بهدف التكفل بالمؤشرات التي هي على عاتق الديوان الوطني للإحصائيات.

الشكل رقم (03): أهداف التنمية المستدامة 2030 والأداء العام للجزائر في تطبيقها





المصدر:(Fuller، Luomi، Dahan، Lisbona، و Lafortune، 2019، صفحة 50)

3.3 عرض وتحليل بعض مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر:

بعدما تناولنا أهم مفاهيم التنمية المستدامة، نتناول الآن بالعرض والتحليل أهم مؤشراتها في الجزائر للفترة 2016–2023، وذلك من خلال ما يلي:

1.3.3 المؤشرات الاقتصادية:

تمثل المؤشرات الاقتصادية مجموعة من الإحصائيات الاقتصادية، يتم إصدارها بصفة دورية، (غالبا ما تكون سنوية). تستخدم في قياس أداء قطاعات الاقتصاد المختلفة لتقييم الوضع الاقتصادي القائم ومعرفة مدى قوة الاقتصاد أو ضعفه، والتنبؤ بما سيكون عليه في المستقبل. ومن بين المؤشرات الشائعة الاستخدام؛ مؤشرات الأسعار والتضخم، مؤشرات الإنتاج، مؤشرات البطالة، مؤشرات ميزان المدفوعات، وغيرها. وفيما يلي إلقاء نظرة على بعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري للفترة ما بين 2016و 2022.

وفقا للتقرير السنوي لعام 2022: تقرير التطور الاقتصادي والنقدي، الصادر عن بنك الجزائر، فقد حقق الاقتصاد الجزائري بعض التحسن سنة 2021، حيث سجلت بعض مؤشراته الاقتصادية تطورات موجبة، كتلك الخاصة بحجم النشاط الاقتصادي الذي شهد انتعاشا ملحوظا سنة 2021 نتيجة تحسن الوضعية الوبائية من جهة، ونتيجة تحسن مستوى الأداء العام للاقتصاد الوطني بصفة عامة.

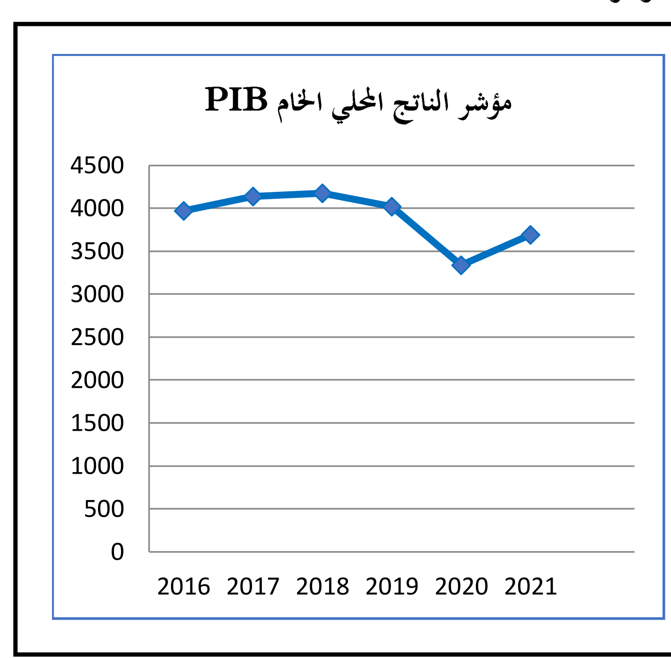
الجدول رقم 01: المؤشرات الاقتصادية

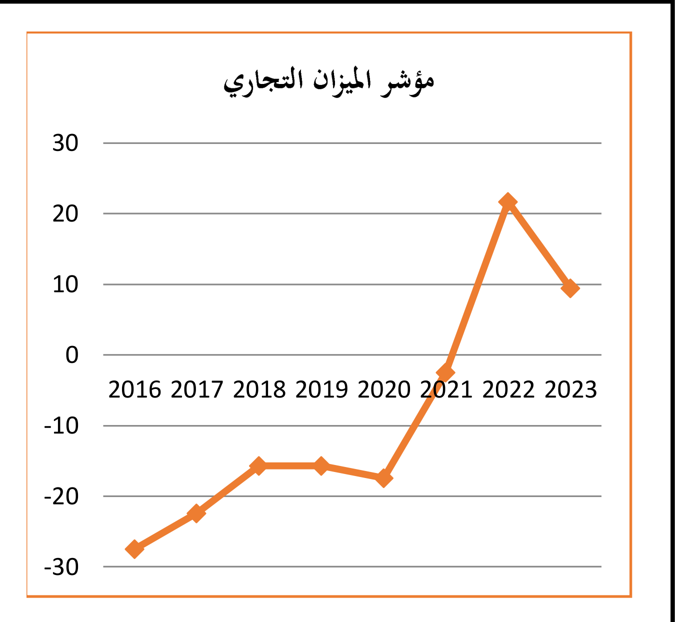
البيانات	مؤشر التضخم % (الأسعار المدفوعة سنويا)	نصيب الفرد من PIB(مليار دولار أمريكي)	إيرادات الموارد النفطية %(إجمالي الناتج المحلي الخام)	مؤشر الميزان التجاري (مليار دولار أمريكي)	نسبة نمو الناتج المحلي الخام %
2016	6.4	3967.2	10	-27.45	16.10
2017	5.6	4134.9	12.2	-22.40	17.10
2018	4.3	4171.8	15.9	-15.40	13.80
2019	2	4022.2	14.1	-15.71	14.50
2020	2.4	3337.3	9.0	-17.45	16.50
2021	7.2	3690.6	14.5	-2.48	16.20
2022	9.3	/	11.48	21.68	15.40
2023	8.1	/	/	9.4	4.1

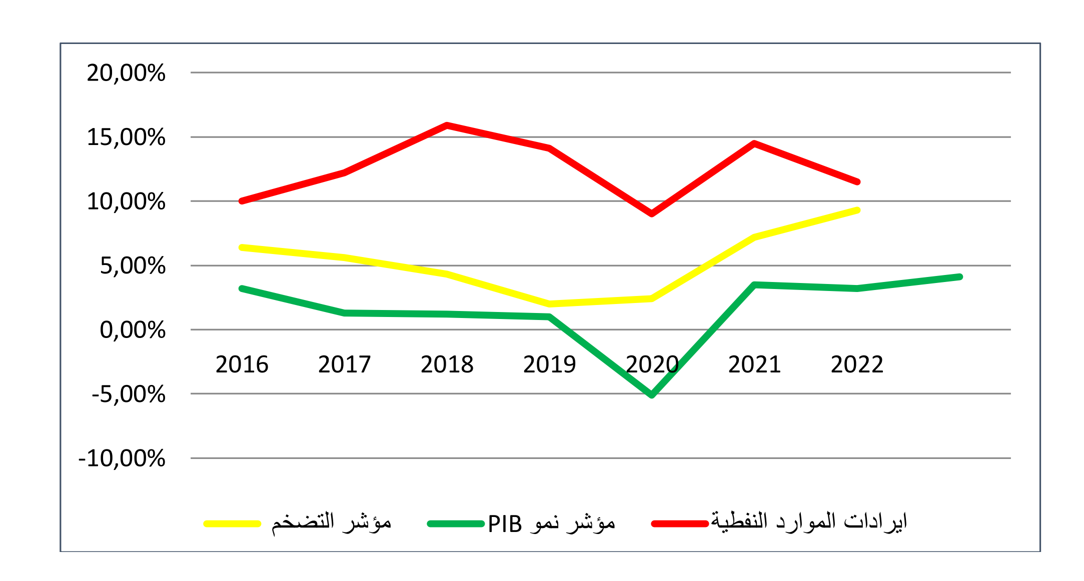
المصدر:(البنك الدولي.)

 ISBN: 978- 9931- 9647- 3 -5


الشكل رقم 04: المؤشرات الاقتصادية







المصدر:(من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم 01)

تحليل النتائج:

عرف الاقتصاد الجزائري تحسنا ملحوظا في الأداء خلال السنتين 2021 و 2020، حيث سجل إجمالي الناتج الداخلي بالقيمة الحقيقية نموا بنسبة 3.5 %سنة 2021، بعد تراجع غير مسبوق سجل سنة 2020، حيث عرف نموا سالبا بنسبة –5.1 % مقابل 1.0 % و 1.2 %، و1.3 %على التوالي وبالترتيب خلال السنوات 2019، 2018 و2017. (تقرير بنك الجزائر، 2022، صفحة 21؛ 103) تحسنا كانت له انعكاسات ظهرت على بعض مؤشرات الاقتصاد الوطني.

إذ وبالنظر إلى معطيات الجدول أعلاه يظهر أن الميزان التجاري للجزائر سجل عجزا متتاليا على مدار معظم سنوات فترة الدراسة. حيث سجل سنة 2016 عجزا بقيمة 27.45 مليار دولار أمريكي، تبعها عجزا آخر ب22.4 مليار دولار سنة 2017، و15.40 سنة 2018، ثم 15.71 مليار دولار و17.45 مليار دولار و2.48 مليار دولار على التوالي وبالترتيب خلال السنوات 2019، 2020 و2021. ليعرف بعدها تحسنا ملحوظا بتسجيله أول فائض منذ سبعة سنوات قدر بـ 21.68 مليار دولار سنة 2022. وفائضا أوليا(سنة 2023 مازالت مستمرة) بقيمة 9.4 مليار دولار أمريكي.

هذا التحسن المسجل خلال السنتين 2022 و2023، يرجع بشكل أساسي إلى زيادة صادرات المحروقات بنسبة 70.16 % سنة 2021 مقارنة بما كانت عليه سنة 2020. حيث انتقلت قيمتها من 20.02 مليار دولار سنة 2020 إلى 34.06 مليار دولار سنة 2021، أي بزيادة قدرها 14.04 مليار دولار أمريكي. إضافة إلى التحسن الكبير الذي عرفه سعر برميل النفط في السوق الدولية، حيث ارتفع متوسط سعر البرنت بنسبة 72.22 % سنة 2022.

هذه التطورات كان لها أثرا موجبا على انكماش عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات، المسجل منذ سنة 2014، والذي تولد عن تراجع سعر برميل النفط في السوق الدولية وضعف قيمة الصادرات خارج المحروقات من جهة، وعن المستوى المرتفع للواردات التي زادت قيمتها بأكثر من 40 % بين سنتي 2010 و 2014.(تقرير بنك الجزائر، 2022، صفحة 79)

ويتوقع وفقا للسيد وزير المالية الجزائري الأسبق، السيد ابراهيم كسالي، أن يعرف الميزان التجاري للجزائر فائضا خلال سنة 2023 بقيمة 9.4 مليار دولار، ثم بـ 11.3 و11.6 مليار دولار سنتي 2024 و2025 على التوالي، وهذا بالنظر إلى التطورات الموجبة التي تعرفها قيمة الصادرات الجزائرية، وخاصة منها صادرات المحروقات.

أما نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام PIB، فيظهر من خلال معطيات الجدول أعلاه أنه تغير خلال فترة الدراسة، أي ما بين سنتي 2016 و2021 في اتجاهين مختلفين. حيث عرف خلال السنوات 2016، 2017 و2018 تحسنا متزايدا، منتقلا على التوالي وبالترتيب من 3967.2 دولار أمريكي إلى 4134.9 دولار ثم إلى 4171.8 دولار كمتوسط سنوي للفرد، ليتراجع سنة 2019 إلى4022.2 دولار، ثم إلى 3337.3 دولار سنة 2020. ثم يجدد ارتفاعه مرة أخرى سنة 3690.6 دولار سنة 2021. تغيرا يرجعه الخبراء إلى التغير والتذبذب الذي عرفه الناتج الداخلي الخام للجزائر بسبب الوضع غير المستقر للاقتصاد الوطني وللسوق العالمية بسبب جائحة كورونا بشكل أساسي.

ويرتقب أن يشهد نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام في الجزائر تحسنا ونمو متزايد خلال السنوات القادمة بالنظر إلى التحسن المتواصل لأداء الاقتصاد الجزائري من جهة وبالنظر إلى التطور الحسن لسوق النفط العالمية وبالنتيجة التحسن المرتقب في عائدات الجزائر من صادرات النفط والطاقة بصفة عامة.

أما مؤشر التضخم، أي مؤشر الأسعار عند الاستهلاك، فقد شهد عودة إلى مسار الارتفاع بداية من سنة 2020. إذ وبعد المنحى التنازلي الذي شهده بداية من سنة 2016 بانتقاله من 6.4 % إلى 5.6 %سنة 2017، ثمإلى 4.3% سنة 2018، ثم إلى 2.0% سنة 2019، انتقل سنة 2020 في منحى متصاعدإلى2.4 %، ثم إلى 7.2%و9.3 %على التوالي وبالترتيب سنتي 2021 و2022.

 كتاب جماعي حول واقع التنمية المستدامة في الجزائر في ظل رهانات: الأمن الغذائي، الأمن الصحي، الأمن الطاقوي ISBN: 978- 9931- 9647- 3 -5

ويعزى هذا الارتفاع خلال الثلاثة سنوات الأخيرة أساسا إلى الارتفاع الكبير المسجل في أسعار المنتجات الغذائية الأساسية في الأسواق العالمية، حيث شهد المؤشر السنوي لأسعار المنتجات الغذائية لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة زيادة نسبتها 28.16 %خلال سنة واحدة، ليبلغ بذلك أعلى مستوى له مند عشرة سنوات. حيث ارتفعت أسعار الزيوت النباتية بنسبة 65.8 %، وأسعار السكر بنسبة 37.5 %، وأسعار منتجات الحليب بنسبة 17.0 %، وأسعار اللحوم بنسبة 12.9 %مقارنة بسنة 2020.(تقرير بنك الجزائر، 2022، صفحة 29)

ويتوقع أن يتراجع معل التضخم خلال سنة 2023 إلى حدود 8.1 % وفقا لتقديرات صندوق النقد الدولي، وهو ما سيكون له اثرا موجبا على القدرة الشرائية للمواطنين.

أما بالنسبة لإيرادات الموارد النفطية، فيظهر من خلال معطيات الجدول أنها سجلت تذبذبا في قيمتها كنسبة من إجمالي الناتج المحلي الخام على مدار فترة الدراسة. إذوبعد التحسن النسبي الذي شهدته بداية من سنة 2017حيث بلغت قيمتها كنسبة من إجمالي الناتج المحلي الخام 12.2%مقابل10% سنة 2016، ثمإلى 15.9%سنة 2018. تراجعت إلى 14.1%ثمإلى 9.0 % سنتي 2019 و2020 على التوالي وبالترتيب. لترتفع مجددا إلى 14.5 سنة 2021 وتعاود التراجع مرة أخرى إلى 11.48 سنة 2022. هذا التذبذب يعزى إلى عدم استقرار سوق النفط العالمية بسبب عدم الاستقرار والاضطراب الشديد الذي عرفه الاقتصاد العالمي متأثرا بتداعيات جائحة كورونا بشكل أساسي.

هذا ويرتقب أن تحقق الموازنة الجزائرية تحسنا ونموا متزايدا في إيرادات الموارد النفطية خلال السنوات القادمة على الضوء التنبؤات المتفائلة بتحسن سعر برميل النفط في السوق الدولية من جهة، وبسبب تحسن قدرات التصدير الجزائرية من هذه المواد من جهة ثانية.

2.3.3 المؤشرات الاجتماعية:

تعكف مختلف دول العالم على تطوير أداءات اقتصاداتها وتحسين المستويات المعيشية لمواطنيها في مختلف جوانب حياتهم. باعتباره هدفا أساسيا لكل السياسات الحكومية من جهة، ولكونه عاملا أساسيا لتحسين وتفعيل مشاركاتهم في عمليات التنمية والبناء. وذلك لأن تحسن وسط عيش الأفراد وظروفهم الاقتصادية والاجتماعية، تعتبر من بين أهم العوامل المساعدة على تجسيد مضامين السياسات والخطط التنموية وبلوغ أهدافها النهائية.

وهذا هو المدخل الذي صار ينظر من خلاله إلى التنمية باعتبارها فعلا يستهدف بالدرجة الأولى تحسين الإطار المعيشي للناس بتمكينهم من متطلبات العيش الكريم المادية والمعنوية. وهو ما أكده تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية عام 1990، بتعريفه للتنمية البشرية على أنها: "العملية التي من شأنها توسيع فرص الاختيار المتاحة لكل شخص"، في هذا الإطار وبالرجوع إلى حالة الجزائر، وتحديدا بالنظر إلى المؤشرات الاجتماعية الخاصة بها، يظهر أن الجزائر تمكنت خلال السنوات الأخيرة من تحقيق نتائج جد موجبة بخصوص الظروف المعيشية للمواطنين في جوانب حياتهم المختلفة، خاصة ما تعلق منها بالتعليم والمستوى المعيشي حسبما تظهره مختلف تقارير التنمية البشرية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية PNUD.

حيث احتلت الجزائر عام 2021 وفقا لتقرير التنمية البشرية 2021– 2022، الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية، المرتبة 91 عالميا من مجموع 191بلد شمله التصنيف، والمرتبة السابعة 07عربيا، والصدارة بين مجموع دول شمال

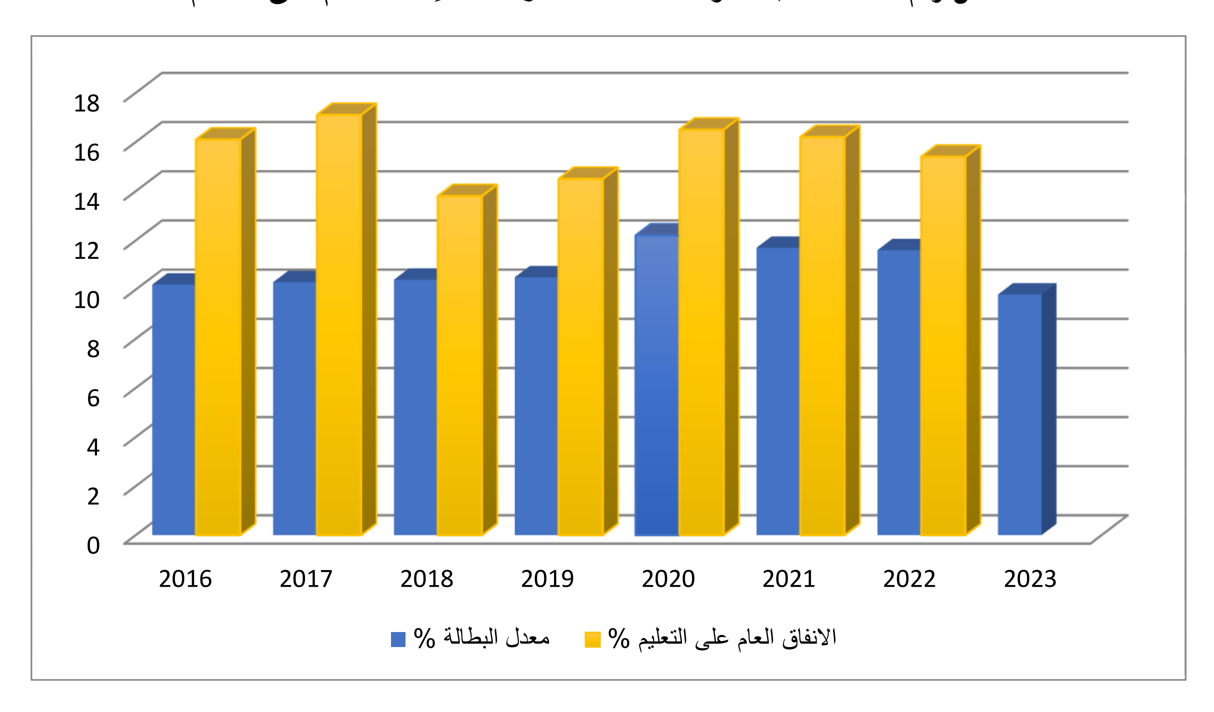
إفريقيا. (كونسيساو، 2021–2022)هذا التقدم تم تسجيله اعتبارا من التحسن الذي شهدته العناصر المكونة لمؤشر التنمية البشرية على مدار السنوات الماضية. وهذا ما تظهر جانبا منه معطيات الجدول رقم (02) الخاص بالمؤشرات الاجتماعية.

الجدول رقم 02: المؤشرات الاجتماعية

البيانات	معدل البطالة %(إجمالي العمال)	وفيات الرضع (1000 لكل مولود حي)	العمر المتوقع عند الميلاد (اجمالي السنوات)	الانفاق العام على التعليم % (الانفاق الحكومي)
2016	10.2	21	76	16.10
2017	10.3	21	76	17.10
2018	10.4	21	76	13.80
2019	10.5	20	76	14.50
2020	12.2	20	74	16.50
2021	11.7	19	76	16.20
2022	11.6	/	76.5	15.40
2023	9.8	/	/	/

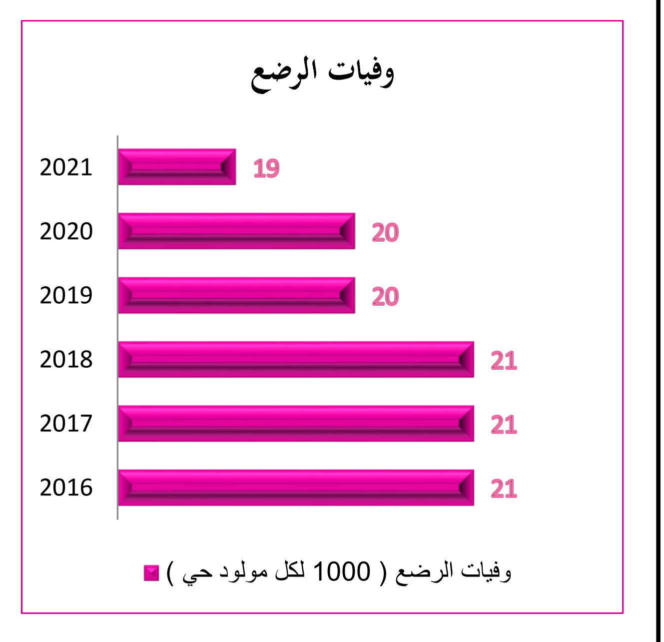
المصدر: (البنك الدولي.)

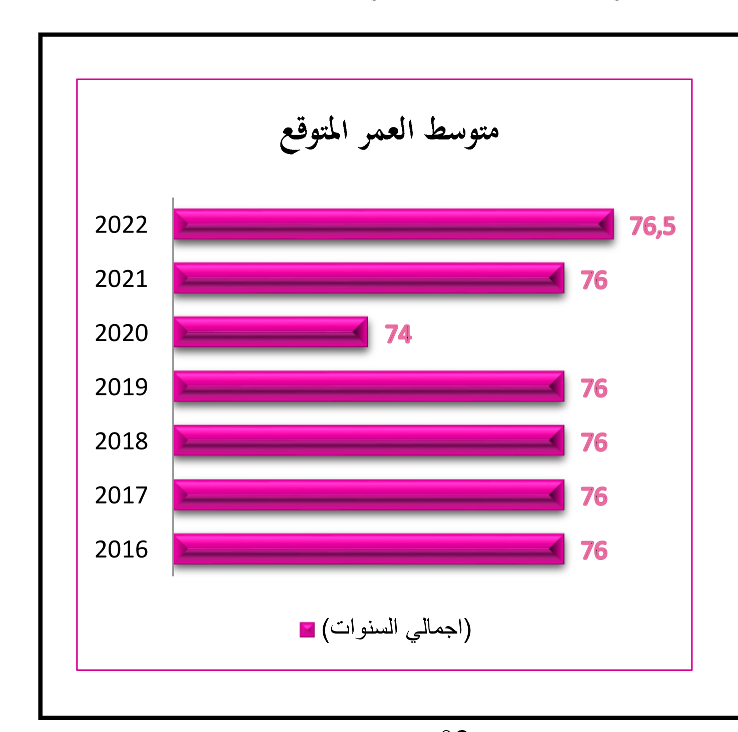
الشكل رقم 05: النسب المئوية لمعدل البطالة ومعدل الإنفاق العام على التعليم



المصدر: (من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم 03)


الشكل رقم 06: عدد وفيات الرضع ومتوسط العمر المتوقع





المصدر: (من اعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم 02)

تحليل النتائج:

بالرجوع إلى معطيات الجدول رقم (02) أعلاه، الخاص بالمؤشرات الاجتماعية، يظهر أن الجزائر سجلت نوعا من الاستقرار النسبي في مؤشراتها الاجتماعية، رغم تسجيلها لشيء من التحسن في بعضها مقابل شيء من التراجع في بعضها الآخر.

إذ بالنسبة لمؤشر العمر المتوقع عند الولادة، الذي يعبر عن عدد السنوات التي يقدر أن يبقاها الشخص على قيد الحياة، فقد عرف نوعا من الاستقرار النسبي خلال كل فترة الدراسة تقريبا. حيث بقيت قيمة المؤشر ثابتة عند 76 سنة خلال الفترة الممتدة من سنة 2016 إلى سنة 2019. ليسجل تراجعا بسنتين كاملتين سنة 2020 حيث بلغ 74 سنة متأثرا بتداعيات جائحة كورونا. ثم سرعان ما أخذ منحا تصاعديا، حيث انتقل إلى 76 سنة، سنة 2021، ثم إلى 76.5 سنة، سنة 2022.

مؤشر وفيات الرضع المعبر عن عدد الوفيات من المواليد دون السنة الواحدة عن كل 1000 ولادة حية جديدة، شهد بدوره تحسنا مستمرا. حيث انتقل متراجعا من 21 وفاة المسجلة كمعدل مستقر للسنوات الأولى من فترة الدراسة، 2016، 2017 و2018، إلى 20 وفاة سنة 2019 و2020 حيث بقي مستقرا عند هذا المعدل، ليتراجع مرة أخرى سنة 2019 إلى 19 سنة. ويرجع التحسن المستمر في هذا المؤشر إلى تحسن مستوى الرعاية الصحية المقدمة لهذه الفئة، فئة حديثي الولادة والأم النفساء من جهة، وإلى التطور الحسن المسجل على مستوى الخدمات الصحية في الجزائر بصفة عامة.

أما بالنسبة لمعدل البطالة، المعبر عن عدد العاطلين عن العمل كنسبة مئوية من السكان النشطين، فقد عرف هو الآخر بالنظر إلى معطيات الجدول أعلاه، نوعا من الاستقرار خلال الفترة 2016– 2019، مسجلا ارتفاعا جد بسيط، منتقلا من 10.2 % سنة 2016، إلى 10.3 % سنة 2017، ثم إلى 10.4 % و10.5 % خلال السنتين 2018

و2019 على التوالي وبالترتيب. ليسجل ارتفاعا قياسيا سنة 2020 بارتفاعه إلى 12.2 %، متأثرا بتداعيات الركود الكبير الذي شهده النشاط الاقتصادي جراء جائحة كورونا، ليشهد بعض التحسن التدريجي ويأخذ منحا تنازليا منتقلا إلى 11.7 % سنة 2021، ثم إلى 11.6 سنة 2022، ثم إلى 9.8 %كمعدل جزئي سنة 2023. نتيجة انحسار الوباء، والانتعاش التدريجي للنشاط الاقتصادي، مع الحركية الإنتاجية والاستثمارية التي عرفها الاقتصاد الوطني كنتيجة للتحسن الملحوظ الذي شهدته بيئة الأعمال الجزائرية، خاصة مع صدور قانون الاستثمار الجديد (القانون 22– 18).

الإنفاق العام على التعليم كنسبة من مجموع الإنفاق الحكومي، وبالنظر إلى معطيات الجدول أعلاه، فقد شهد في عمومه نوعا من الاستقرار النسبي خلال فترة الدراسة، أي على مدار السنوات من 2016 إلى 2022، رغم بعض التراجع المحسوس الذي سجل سنتي 2018 و2019، حيث تراجع سنة 2018 إلى 13.8 %، مقارنة بقيمته لسنة 2017 حيث بلغت قيمته كنسبة من إجمالي الإنفاق الحكومي 17.1 %. ليعاود الارتفاع بداية من سنة 2019، منتقلا إلى 14.5 %، ثم إلى 16.5 % سنة 2020، ليتراجع من جديد تدريجياإلى 16.2 %، ثم إلى 15.4 % سنتي 2021 و2022 على التوالي وبالترتيب. هذا المؤشر، الذي حتى وإن لم تكن قيمته كنسبة من إجمالي الإنفاق الحكومي كبيرة، إلا أنها تبقى جد معتبرة، لأن التعليم في الجزائر مجانيا في كل أطواره، وهذا يحسب للجزائر.

3.3.3 مؤشرات بيئية:

تمثل هذه المؤشراتمقاييس كمية وكيفية، تقيس مستوى أداء الحكومات والدول المختلفة فيما يتعلق بالاستدامة البيئية ومستوى تأثير المساعي والأنشطة الرامية إلى تلبية الحاجات الاقتصادية والاجتماعية لأفراد المجتمع على البيئة في مختلف جوانبها، الهواء، المياه، الغابات، الثروة الحيوانية والسمكية وغيرها. وتطورت هذه المؤشرات (مؤشر الأداء البيئي تحديدا) من مؤشر الأداء البيئي التجريبي، الذي نشر أول مرة عام 2002، وصمم ملحقا للأهداف البيئية المحددة في أهداف الأمم المتحدة الانمائية للألفية.

ونظرا للارتباط الوثيق بين نتائج الأداء الحكومي للدول المختلفة في هذا المجال مع المقاصد الكبرى للتنمية المستدامة، فقد أصبح الاهتمام بالجوانب البيئية في السياسات التنموية للحكومات يحظى بالاهتمام المتزايد. كما أصبح الرجوع إلى المؤشرات البيئية ونتائج الدراسات والتقارير المتعلقة بحفظ البيئة يعتمد بشكل متزايد في تقييم مستوى أداء الحكومات وفي الحكم على رجاحة السياسات والخطط التنموية المطبقة. وهذا ما نجده في حالة الجزائر، التي يظهر جانبا من نتائج أدائها في هذا المجال من خلال بعض المؤشرات المتضمنة في الجدول رقم (03)، جدول المؤشرات البيئية التالي.

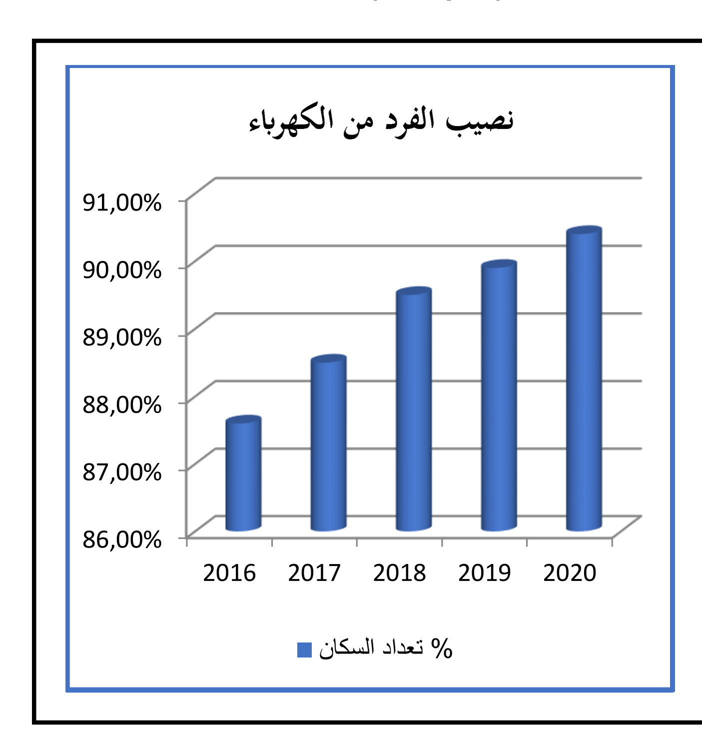
الجدول رقم 03: المؤشرات البيئية

البيانات	نصيب الفرد من غاز أكسيد الكربون(الطنالمتري)	ايرادات موارد الغابات%(اجمالي الدخل المحلي)	نصيب الفرد من الكهرباء%(تعداد السكان)	نصيب الفرد من الموارد المائية الداخلية المتجددة (أمتار مكعبة)
2016	4.00	0.17	87.60	279
2017	3.80	0.21	88.50	273
2018	3.80	0.10	89.50	268
2019	3.90	0.14	89.90	263
2020	4.00	0.15	90.40	259
2021	/	0.13	/	/

المصدر: (البنك الدولي.)

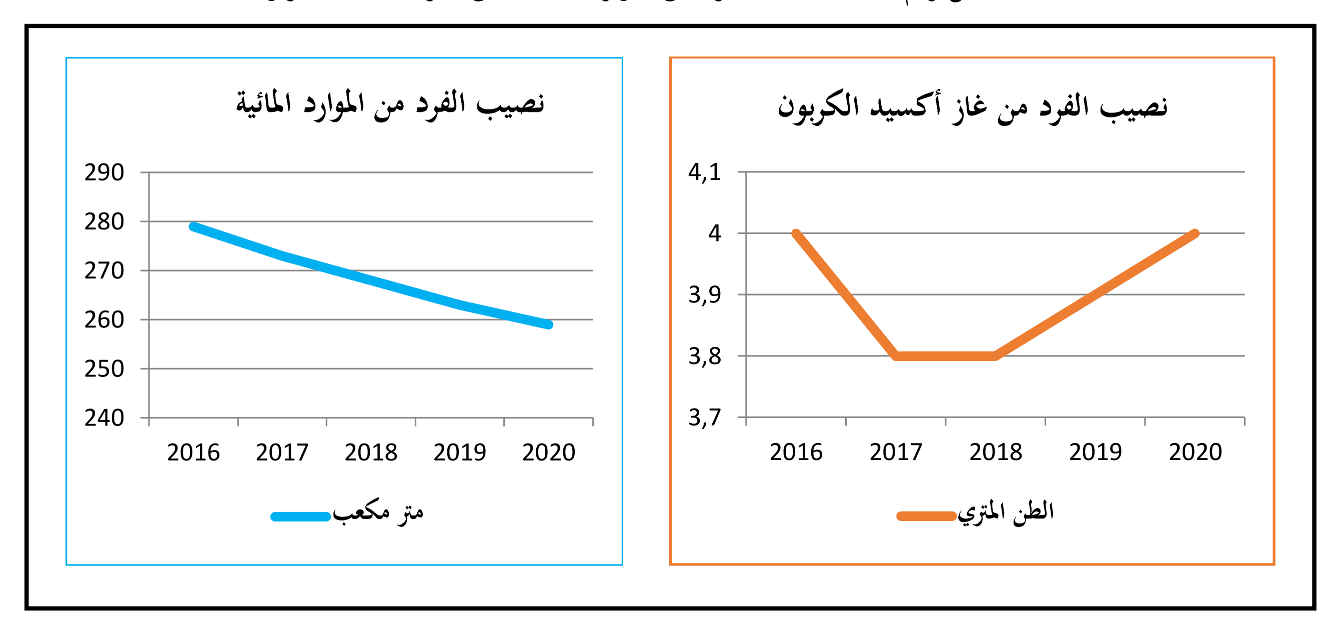
الشكل رقم 07: إيرادات موارد الغابات ونصيب الفرد من الكهرباء





المصدر: (من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم 03)

الشكل رقم 08: نصيب الفرد من الموارد المائية ومن غاز أكسيد الكربون



المصدر: (من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم 03)

تحليل النتائج:

حققت الجزائر نتائج حسنة في مجال حفظ البيئة واستدامتها، وهذا ما مكنها من احتلال مرتبة مقبولة في مؤشر الأداء البيئي العالمي لسنة 2020، الذي يركز على مؤشرات الصحة البيئية وحيوية النظام البيئي وكل ما يتعلق بالاستدامة. حيث جاءت في المرتبة 84 من أصل 180 دولة، شملها الإحصاء، وفي المرتبة السابعة عربيا بعد كل من الإمارات التي جاءت في المرتبة الأولى عربيا، تليها الكويت في المرتبة الثانية ثم الأردن في المرتبة الثالثة، وبعدها البحرين في المرتبة الرابعة، ثم تونس في المرتبة الخامسة ثم لبنان في المرتبة السادسة.

ويستند برنامج الأداء البيئي إلى البيانات العالمية المتاحة التي توفرها مؤسسات البحوث الدولية، مثل معهد القياسات الصحية والتقييم، ومعهد الموارد العالمية، ومعهد بوتسدام لبحوث الأثر المناخي، والمنظمة الدولية لبحوث المناخ، ومجموعة موليون، ومشروع البحر من حولنا في جامعة كولومبيا البريطانية، وكذلك من منظمات دولية مثل البنك الدولي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة.

وبالرجوع إلى معطيات الجدول رقم (03)، سجلت مستوى أداء مستقرا نسبيا في مجال حفظ البيئة، حيث تميزت قيم مختلف المؤشرات التي تضمنها الجدول بالاستقرار النسبي رغم بعض التغيرات البسيطة المسجلة. فبالنسبة لمؤشر نصيب الفرد من الموارد المائية الداخلية المتجددة، يظهر أنها شهدت بعض التراجع خلال كامل فترة الدراسة، لكنه يبقى بسيطا مثلما سبقت الإشارة. حيث انتقل نصيب الفرد من 279 متر مكعب للفرد سنة 2016 إلى 273 متر مكعب سنة 2017، ثم إلى 268 متر مكعب سنة 2018، وبعدها إلى 263 متر مكعب و259 متر مكعب خلال السنتين 2019 و2020 على التوالي وبالترتيب. هذا التراجع المسجل رغم المجهودات المبذولة من طرف الحكومة من خلال حفر الآبار وإقامة محطات لتحلية مياه البحر، راجعا في الأصل إلى تراجع مستوى تساقط الأمطار خلال السنوات الأخيرة.

أما بالنسبة لمؤشر نصيب الفرد من الكهرباء، فيظهر من خلال معطيات الجدول أنه سجل نمو مستمرا خلال كل سنوات فترة الدراسة. حيث انتقل من 87.60 % سنة 2016 إلى 88.50 % سنة 2017، ثمإلى 89.50 % سنة 2018، وبعدها إلى 89.90 % و90.40 %على التوالي وبالترتيب خلال سنتي 2019 و2020. هذه النتائج وهذا النمو المستمر يعكس بوضوح مستوى الأداء الجيد للسلطات الجزائرية في هذا المجال وفعالية سياستها المعتمدة لتوصيل الكهرباء إلى كل المواطنين، كواحد من أهدافها التنموية المستهدفة.

أما بالنسبةلإيرادات موارد الغابات كنسبة من إجمالي الدخل المحلي، فيظهر من خلال معطيات الجدول أنها تميزت بالتذبذب رغم استقرارها النسبي مثلما سبقت الاشارة، وهذا بالنظر إلى تقارب القيم النسبية للمؤشر. حيث يظهر أنها سجلت بعض التحسن حلال سنة 2017، حيث ارتفعت قيمتها كنسبة من إجمالي الدخل المحلي إلى 0.21 % مقابل 0.17 % سنة 2016. لتتراجع إلى 0.10 % سنة 2018، ثم تعاود الارتفاع سنتي 2019 و2020 إلى 0.14 % و0.15 % على التوالي وبالترتيب. ثم تتراجع مرة أخرى إلى 0.13 % سنة 2021. هذا وتجدر الإشارة إلى أن ضعف قيمة هذا المؤشر راجع في الأساس وبالدرجة الأولى إلى الطبية الجغرافية والبيئية للجزائر، باعتبارها ليست دولة غابية، أكثر من كونه راجعا إلى عدم فعالية السياسات المعتمدة من طرف الحكومة في هذا الإطار. وإن كان لا بد من تكثيف الجهود بشكل أكبر لتحسين قيمة هذا المؤشر.

أما بالنسبة لمؤشر نصيب الفرد من غاز أكسيد الكاربون، الذي يقاس بقسمة كمية الإنبعاثات مقسوما على عدد السكان، فيظهر من خلال معطيات الجدول أنه وإن كان قد شهد تراجعا من 4.00 طن متري للفرد سنة 2016 إلى 3.80 طن متري للفرد سنتي 2017 و2018، إلا أنه عاود الارتفاع مرة أخرى سنتي 2019 و 2020، منتقلا إلى 3.90 ثم إلى 4.0 طن متري للفرد على التوالي وبالترتيب،وإن كان هذا المؤشر يبين مدى الاعتماد على مصادر الطاقة الكلاسيكية، ومقدار أو مستوى ما قد يسببه ذلك من تلويث للبيئة جراء الانبعاثات الغازية، وتحديدا منها غاز أوكسيد الكاربون، فإنه يبين من جانب آخر الحاجة الملحة للإسراع إلى الاعتماد على مصادر الطاقة النظيفة أو الصديقة للبيئة أو المتجددة. وهذا ما تعمل عليه الجزائر في إطار استراتيجياتها الطاقوية الجديدة.

4. خاتمة:

تأخذ التنمية المستدامة بعين الاعتبار الأبعاد الاجتماعية، الاقتصادية إلى جانب الأبعاد البيئية من أجل الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة لتلبية حاجيات الأجيال الحاضرة دون المساس بحق الأجيال القادمة.

عقدت العديد من المؤتمرات لرسم الخطط التنموية المقبلة من أهمها أجندة التنمية المستدامة من سنة 2015 إلى غاية 2030 خطة تنموية كاملة مكونة من 17 هدف لمعالجة العديد من المستويات التي التزمت بها الدولة ولم تستطع انجازها في السنوات السابقة، وعليه تم إلقاء الضوء على التنمية المستدامة من خلال هذه الدراسة إلى جانب الواقع التنموي الجزائري وفق تحليل للمؤشرات التنمويةخلال الفترة الممتدة من 2016 إلى غاية 2023.

5. النتائج:

خلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج تتمثل أهمها في مايلي:

- مجانية التعليم في الجزائر في كل الأطوار تعتبر نقطة ايجابية تخدم الجزائر وتحسب لصالحها؛

- سجلت بعض مؤشرات الجزائر الاقتصادية تطورات موجبة، كتلك الخاصة بحجم النشاط الاقتصادي الذي شهد انتعاشا ملحوظا سنة 2021 نتيجة تحسن الوضعية الوبائية من جهة، ونتيجة تحسن مستوى الأداء العام للاقتصاد الوطني بصفة عامة.
- احتلت الجزائر وفقا لتقرير التنمية البشرية 2021- 2022، الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية، المرتبة 91 عالميا من مجموع 191بلد شمله التصنيف، والمرتبة السابعة 07عربيا، والصدارة بين مجموع دول شمال إفريقيا؛
- سجلت الجزائر مستوى أداء مستقرا نسبيا في مجال حفظ البيئة، حيث تميزت قيم مختلف المؤشرات التي تضمنها الجدول بالاستقرار النسبي رغم بعض التغيرات البسيطة المسجلة.

6. التوصيات:

تتمثل أهم توصيات هذه الدراسة في:

- رغم تحقيق الموازنة الجزائرية تحسنا ونموا متزايدا في إيرادات الموارد النفطية الاّ انه يجب على الجزائر البحث عن مصادر طاقة أخرى ومتجددة وذلك بسبب التذبذب وعدم الاستقرار في سوق النفط العالمية؛
- وجب على الحكومة الإسراع في الاعتماد على استراتيجياتها الطاقوية الجديدة وذلك من خلال الاعتماد على مصادر الطاقة النظيفة والمتجددة وذلك للحد من التلوث البيئي جراء الانبعاثات الغازية وتحديدا منها غاز أوكسيد الكاربون؛
- ضعف المؤشر البيئي راجع إلى الطبيعة الجغرافية للجزائر باعتبارها ليست دولة غابية، ومنه لا بد من تكثيف الجهود بشكل أكبر بالإضافة إلى تفعيل السياسات المعتمدة من طرف الحكومة في هذا الإطار لتحسين قيمة هذا المؤشر؛
- للرفع من منسوب المياه وجب على الحكومة الجزائرية بدل جهود كبيرة من خلال حفر الآبار وإقامة محطات لتحلية مياه البحر وكذا الاستعمال العقلاني لهذا المصدر للحد من نفاذه.

7. المراجع:

1. المؤلفات:

- يوسف مصطفى كافي،**التنمية المستدامة**، دار الاكاديميون للنشر والتوزيعالاردن –عمان، 2016.
- مدحت أبو النصر وياسمين مدحت محمد،**التنمية المستدامة مفهومها– أبعادها– مؤشراتها**،المجموعة العربية للتدريب والنشر،مصر، 2017.
- بيدروا كونسيساو،**تقرير التنمية البشريةزمن بلا يقين حياة بلا استقرار رسم مستقبلنا في عالم يتحول**، برنامج الامم المتحدة الانمائي، الولايات المتحدة الامريكية: الولايات المتحدة الامريكية، 2021–2022.
- الهام يونس أحمد، **التنمية المستدامة والتمكين السياسي واقع المراة العربية**، العربي للنشر، القاهرة، 2021.
- البريدي عبد الله بن عبد الرحمان،**التنمية المستدامة مدخل تكاملي لمفاهيم الاستدامة وتطبيقاتها مع التركيز على العالم العربي**، الطبعة الاولى، مكتبة العبيكان للنشر، الرياض، 2015.
- G Fuller وG Lafortune،**تقرير مؤشر ولوحات متابعة أهداف التنمية المستدامة المنطقة العربية**، مركز التمييز التابع لأهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية أكاديمية الامارات الدبلوماسية وشبكة الامم المتحدة لحلول التنمية، أبو ظبي ونيويورك، 2019.

2. المقالات:

- علي با يزيد،**التنمية المستدامة :مفهومها، أبعادها ومؤشراتها –حالة مؤشر الأداء البيئ العالمي**،مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 06،العدد 02، 2022.
- لخضاري صالح، **واقع التنمية المستدامة في الجزائر**، مجلة العلوم الانسانية، العدد 04، 2018.
- عبد الله عبد الرحيم حماد، **تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة في السودان دراسة تحليلية الفترة 2010–2019**، مجلة جامعة أم درمان الاسلامية، المجلد 19، العدد 01، 2023.
- طالب بن علي والسيابي بن مصبح،**التنمية وأثرها في المجتمعات الإسلامية لتحقيق التنمية المستدامة**، مجلة
- الدراسات الإسلامية والفكر للبحوث التخصصية، المجلد 03، العدد 04، 2017.
- حجام العربيوطري سميحة، **التنمية المستدامة في الجزائر قراسة تحليلية في المفهوم والمعوقات**، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد 06، العدد 02، 2019.
- علي بودلال، مؤشرات الصحه والتنميه المستدامه في الجزائر في ظل الاصلاحات الاقتصاديه بين التحديات وافاق المستقبل. منشورات البحث الحوكمه والاقتصاد الاجتماعي،العدد 01، 2015،

3. المداخلات:

- محمد بوهزة، **الاستثمار الأجنبي المباشر كإستراتيجية للتنمية المستدامة**، الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف– الجزائر، 08/07 أفريل2008،
- صديقي مسعود، **الجباية البيئية كأداة لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**، الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف– الجزائر، 08/07 أفريل 2008.

4. المذكرات:

- الهام شيلي، **دور استراتيجية الجودة الشاملة في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ماجستير، إدارة الأعمال والتنمية المستدامة، جامعةسطيف،2014/2013.
- العياشي عيدوني، **دور نظام المعلومات في اتخاذ القرارات ضمن متطلبات التنمية المستدامة**، مذكرة ماجستير، إدارة الأعمال الاستراتيجية، جامعة سطيف،2014/2013.

5. التقارير:

- حميد زيدوني، **مؤشرات متابعة أهداف التنمية المستدامة –بعض جوانب التجربة الجزائرية–** ، الاجتماع الخامس للجنة الفنية لمبادرة الاحصاءات العربية "عربسات" ،صندوق النقد العربي–لديوان الوطني للإحصائيات–دبي، أبو ظبي، 7–8 نوفمبر، 2018.

6. مواقع الانترنت:

- https://www.diae.events/events/68604.com، تاريخ الاطلاع: 2023/05/28.
- http://www.data.albankaldawli.com،تاريخ الاطلاع: 2023/05/25.
- http://www.imf.org/ar/news/article، تاريخ الاطلاع: 2023/05/28.

- http://www.attaqa.net، تاريخ الاطلاع: 2023/05/25.
- https://eur-lex.europa.eulegal/sustainable-development.htmlتاريخ الاطلاع: 2023/5/28.
- https://www.fao.org/nr/sustainability، تاريخ الاطلاع: 2023/5/25.
- https://services.mesrs.dz،تاريخ الاطلاع: 2023/05/30.
- http://www.sahm-mrdia.comتاريخ الاطلاع:2023/05/25.
- http://www.pubdocs.worldbank.org، تاريخ الاطلاع 2023/05/28.
- http://www.bank-of-algeria.dz ، تاريخ الاطلاع: 2023/05/31.